الفساد الاداري والمالي في القطاع النفطي العراقي
دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠-٢٠١٦

الاستاذ المساعد الدكتور
محمد راضي جعفر السوداني
جامعة ميسان- كلية الادارة والاقتصاد

الفساد الاداري والمالي في القطاع النفطي العراقي
دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠ـ٢٠١٦

الاستاذ المساعد الدكتور
محمد راضي جعفر السوداني
جامعة ميسان- كلية الادارة والاقتصاد

ملخص البحث :

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة دولية ذات جذور واسعه تأخذ إبعاداً متعددة، اذ تتضمن عوامل عده ليس من الممكن التمييز بينها، وتختلف هذه الظاهرة من دوله إلى اخرى. ويمكن ان يعرف الفساد بأنه عدم تطبيق قانون الدولة المعنية في الفساد وبالتالي عدم تأدية الواجبـــات المناط اليها الموظف في القطاع العام من اجل تحقيق مكاسب مالية خاصة، وهناك اسباب عده لبروز ظاهرة الفساد في العراق كان من اهمها الاسباب في ظل مكافحة الفساد، وقائع الفساد الواردة في تقارير المفتش العام الامريكي عام ٢٠٠٤ بعد انتهاء مدة سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، فضلا عن ضعف الوازع الديني في ظل الاثار الناجمة عن ظاهرة الفساد على الاقتصاد العراقي، اذ ان العراق لم يدخل جدول مدركات الفساد في العالم الا بعد عام ٢٠٠٣ ، وذلك نتيجة الى عدم الوصول الى المعلومات الكافية في ظل حكم النظام البائد،. مما ادى الى استبعاده من مؤشر مدركات الفساد العالمية في تقاريرها السنوية، وعلية فان الفساد قد انتشر في كافة قطاعات الدولة العراقية كان في مقدمتها القطاع النفطي الرائد الذي تعرض الى سرقة عوائده ،فضلا عن عدم استثمار الكميات المحترقة من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط خلال مدة الدراسة ١٩٨٠-٢٠١٦ ،مما جعلها تتذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لتكون من اكثر دول العالم فسادا.

المقدمة :

يعرف الفساد بأنه استغلال الموظف منصبه العام في الدولة من اجل الحصول على مكاسب شخصية من خلال تعامله بالرشوة والعمولة ، فضلا عن عرض عقود للمشتريات الحكومية

،او ،التهرب الضريبي ، الرسم الجمركي ، غسيل الاموال ، دفع رشوة، بهدف الحصول على قرض من المصرف الحكومي بفائدة منخفضة مقارنة بما هو سائد في السوق.

و يعد الفساد الاداري والمالي ظاهرة دولية ، اذ لا توجد حكومة خالية من الفساد في كافة ارجاء العالم ، لكن الاختلاف هو في مستوى الفساد من حكومة الى اخرى. أن ظاهرة الفساد هذه ليست وليدة القرن الحالي بل هي موجودة منذ الاف السنين عبر القرون المنصرمة ،اذ انها انتشرت بشكل واسع في ظل الحروب والصراعات العالمية وتدهور المستوى المعيشي والاقتصادي للمجتمع. وتؤدي ظاهرة الفساد بشكل عام الى حدوث خسائر اقتصادية وتدهور البنى التحتية ،فضلا عن اختلال النظام السياسي والامني في الحكومات المعنية بالفساد.

اما فيما يخص العراق فأن الفساد الاداري والمالي هو ظاهرة ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة قديمة على مر العصور والاجيال أصابت الجهاز الاداري والمالي منذ نشوء الحكومات العراقية المتعاقبة ،الا انها سيطرت بشكل خاص منذ بداية حروب النظام البائد في عام ١٩٨٠ مرورا بغزو الكويت في عام ١٩٩٠-١٩٩١ وفرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل الامم المتحدة الذي صعد من زيادة الطلب الداخلي على الموارد ومن ثم انتشار اساليب السرقة والرشوة التي استمرت في الاتساع حتى بعد دخول القوات الامريكية المحتلة للعراق في عام ٢٠٠٣ الذي ادى الى تغيير الحراك السياسي في ظل مدركات الدولة العراقية الجديدة ،اذ يعد الفساد الاداري والمالي ظاهرة كبيرة انتشرت بشكل عام في كافة مفاصل الدولة العراقية الجديدة، اذ عرقلت مسار التنمية وتسببت في انتشار الفقر والتسول وسرقة موارد الشعب العراقي وخاصة عوائد القطاع النفطي الذي يعتمد علية الاقتصاد العراقي كمصدر رئيس في عملية الانفاق الحكومي .

مشكلة البحث: ظاهرة الفساد بكافة اشكالها هي ظاهرة قديمة قد اثارت انتباه الباحثين سوآءا كان ذلك على مستوى الدول النامية او الدول المتقدمة نظرا لما لهذه الظاهرة من اثار سلبيه على الاقتصاد الوطني ، وعلية فان هذه الظاهرة هي مشكلة تستحق البحث والدراسة.

اهمية البحث: اصبحت ظاهرة الفساد ذو اهمية بالغة على كافة مستويات المنظمات العالمية ، نظرا لما لها من اثار كبيرة على دوائر وقطاعات دول العالم بشكل عام.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية

١-تعريف ومفهوم الفساد

٢- واقع الفساد ،اسبابه واثاره على الاقتصاد العراقي

٣- سرقة عوائد النفط واحتراق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة العراقية في ظل سرقة عوائد النفط وعدم استثمار موارد الغاز الطبيعي المحترق ،اذ تذيل العراق مؤشر الفساد في العالم)

المبحث الاول:

الاطار المفاهيمي لظاهرة الفساد

اولا: تعريف ظاهرة الفساد:-

يمكن ذكر اهم تعاريف الفساد وكالاتي:

- تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية ، اذ انها تختلف من دوله إلى آخري وفقا لنظام الدولة وقوانينها السارية المفعول. و تعرف ظاهرة الفساد بأنها انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبـــات الرسمية في القطاع العام لتحقيق مكاسب مالية خاصة دون النظر الى المصلحة العامة للمجتمع ،ويتم ذلك في معظم الاحيان اللجوء الى الوسطاء كسماسرة لتعاطي الرشاوي.[٢٥]
- مما يلاحظ على التشريعات القانونية لا سيما التشريعات العقابية العراقية عدم ذكرها لتعريف قانوني محدد لمفهوم الفساد، لا في قانون العقوبات ولا في غيرها من التشريعات العقابية، باستثناء ما أشار اليه قانون هيئة النزاهة النافذ رقم ٣٠ لعام ٢٠١١ والذي ذكر في المادة الأولى منه بعض الفقرات اذ نصت المادة المشار اليها ببيان معنى قضية الفساد مفادها هي دعوى جزائية يمكن التحقق منها بخصوص تعاطي الموظف المسؤول الرشوة، وفقا لقانون العقوبات رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ المعدل، فضلا عن توفر تطبيق القوانين المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من قانون العقوبات النافذ من القانون المنظم الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ [٢٢] .

وعليه ومن جملة ما تقدم يمكن القول بان الفساد هو كل انحراف يقع فيه موظف أو مكلف بخدمه عامه أو خاصة في واجباته أو مهامه المعهودة إليه او بالأموال المعهودة أليه قاصداً من هذا الانحراف تحقيق منافع مادية أو معنوية لشخصه أو لشخص اخر غيره .

وتجدر الاشارة الى ان الدول النامية تتميز بتفشي ظاهرة الفساد نسبياً أعلى مما هو علية في الدول المتقدمة، وذلك يعود إلى وجود هيئات ومؤسسات ملائمة لنموه في الأجهزة الإدارية والمالية لتلك الدول.

ثانيا: مفهوم ظاهرة الفساد

ان الفساد الاداري والمالي لا يعد وليد المجتمعات الحديثة ،أي أنه لم يرتبط وجوده مع ظهور الأنظمة الإدارية والمالية المتبعة في المؤسسات الحكومية المعاصرة ، بل تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة شهدتها المؤسسات الحكومية في العصور القديمة ،اذ أشار فريق من علماء الآثار الهولنديين بتنقيباتهم واستكشافاتهم بأنهم قد عثروا على نحو ١٥٠ لوحه مكتوبة بالكتابة المسمارية في منطقة (راكا) السورية التي تعد مركزاً إدارياً للحضارة الأشورية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد. ومن خلال هذه الألواح الطينية تمكن التعرف على معظم البيانات التي تشير إلى قبول موظفين لثلاثة رشاوي [٢٩] . وتزامنا مع ذلك، نستدل بأن الفساد كان موجوداً في تلك الأزمنة حتى وقتنا الحالي .

لقد اكد معظم الباحثين على ضعف الرقابة الداخلية للدولة المعنية بظاهرة الفساد ،بكافة انواعه، والتي تعد مشكلة بحد ذاتها تضرب مؤسسات الدولة بشكل عام وتعرقل عملية التنمية التي تكون الدولة بحاجة ماسة اليها [١٤] .كما وصف صندوق النقد الدولي مفهوم الفساد في تقريره الصادر عام ١٩٩٦ على أنه استغلال السلطة العامة لغرض الوصول الى تحقيق اهداف المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة من خلال تقبل الموظف في الدوائر الحكومية رشوة يطلبها احيانا أو يبتزها [٢٤] ، فضلا عن وجود عدد من الباحثين اللذين اشاروا الى توضيح مفهوم ظاهرة الفساد على انها استخدام النفوذ أو المناصب التي يكون عليها الموظف المسؤول من اجل تحقيق أرباحا خاصة من خلال تعاطي أنواع الرشاوى مقابل تنفيذ الاعمال المخالفة للقانون [٢]

لذا فان ظاهرة الفساد متفشية في معظم مؤسسات الدولة العراقية على مر انظمة الحكم المتتابعة على العراق ،اذ تفاقمت هذه الظاهرة بشكل نوعي اثناء حكم النظام البائد ،اذ فتحت منافذ واسعه لتبني انواع عده من الفساد المستشري في مفاصل الدولة ، وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ في ظل نشوء الدولة العراقية الجديدة، التي اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ،اذ انفتح الباب واسعا لتبني ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاعين العام والخاص ، فضلا عن حالات الحصول على الاموال من خلال استخدام العنف في السلوك ، الذي ادى الى انتشار ظاهرة الفساد في ظل غياب (الامن ،المساءلة ، الشفافية ، ضعف تطبيق القوانين)، وبالتالي انتشار ظاهرة الفساد في البنى التحتية لمؤسسات الدولة.

كما برز مصطلح (ظاهرة الفضائيين) في العراق عام ٢٠١٤ عقب الكشف عن وجود منتسبين وهميين في دوائر الدولة العراقية وخاصة في القوات المسلحة ممن تخصص لهم رواتب دون

ان يكون لهم اي وجود حقيقي، ا ذ تحقق ذلك فعلا من خلال الكشف الذي اجراه رئيس الوزراء حيدر العبادي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عندما قام بإلغاء ٥٠ ألف وظيفة لمنتسبين (فضائيين) في وزارة الدفاع ضمن حملة الإصلاحات في الحكومة العراقية [٢١] .

وكان المسؤولون آنذاك يستولون على رواتب الموظفين اعلاه مع المخصصات المالية المترتبة عليها بالاتفاق مع أصحاب تلك الأسماء الوهمية الذين كانوا يتقاضون جزءا منها مقابل عدم الالتزام بالدوام والواجبات القانونية.

ولم تقتصر هذه الظاهرة على المؤسسات العسكرية بل انتشرت في معظم دوائر الدولة بما فيها مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات، اذ نجد أشخاصا موجودين بالاسم فقط ويتمتعون بالرواتب والامتيازات المترتبة على ذلك دون ان يكون لهم عمل معين.

اذ امتدت يد الفساد إلى ملفات انسانية كالنازحين الذين هربوا من مناطق المعارك ضد داعش أو نتيجة تهديدات طائفية ، اذ اعترض العديد من النواب على أبواب الصرف وأشاروا إلى وجود بؤر فساد في توفير احتياجات النازحين المتمثلة بالخيم والمواد الغذائية ، فضلا عن المنح المالية [٢٨] .

ثالثا: انواع الفساد الاداري

هناك انواع عده للفساد يمكن ايجازها كالاتي[١٤] :-

- الانحراف الاخلاقي

ان الانحراف الأخلاقي والسلوكي سوآءا كان للأشخاص او الموظفين من خلال تصرفاتهم أثناء أداء واجباتهم في أماكن العمل في ظل استغلال السلطة والموقع لتحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح الآخرين هو مفهوما للفساد الأخلاقي.

- انظمة الحكم الفاسدة المتوالية على الدولة:-

ان الأنظمة السياسية الحاكمة تختلف من دوله الى اخرى، الا انها تحدد بموجب قواعد لا يمكن خرقها او تجاوزها الا وهي القواعد الدستورية التي تعلوا على جميع التشريعات وفيها تتحدد طبيعة نظام الحكم والسلطات التي تتألف منها الدولة، فضلاً عن ضمان الحقوق والحريات التي تؤكد الديمقراطية، ومن ثم فإن أي تجاوز على مثل هذه المبادئ يعد صورة من صور الفساد السياسي، لانحراف نظام الحكم في الدولة عن الإطار المحدد له بموجب التشريعات كأن تتجه السلطة الحاكمة نحو النظام الديكتاتوري، او خرقها لمبادئ حقوق الإنسان للصلاحيات المحددة لها دستورياً [٢٥] .كما شهده النظام البائد في العراق ومصر وليبيا.

- مخالفة القواعد والأحكام المالية

ان الانحراف ومخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بموجب القانون او التشريعات الفرعية للمؤسسة تعد بذاتها فسادا ماليا. اذ انه من أهم ظواهر الفساد المالي التي يأخذها هي (الرشاوى ،الاختلاس ،تخصيص الأراضي ،المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية ،استغلال النفوذ والابتزاز ،هدر المال العام [١٠] .

- استغلال المناصب والمواقع لذوي النفوذ لأغراضهم الشخصية:-

ان استغلال المناصب والمواقع لذوي النفوذ لأغراضهم الشخصية يعد مفهوما للفساد الإداري والاقتصادي، اذ يبرز مفهوم الفساد الإداري و الاقتصادي بشكل واضح في دوائر الدولة الحكومية ويأخذ فيها أشكال عدة من أهمها الفساد العرضي والمنظم والشامل[٢٣] . الذي يتحقق بين الحين والأخر من بعض المكلفين بخدمة عامه أو الموظفين في القطاع العام ويمثل ذلك حالات فرديه وسلوك شخصي دون إن يتخذ شكلا منظماً عاماً داخل تلك المؤسسة التي تقع فيها تلك الانحرافات: مثال ذلك قبول بعض الموظفين في دوائر الدولة الرشوة أو اختلاس أموال معهودة بذمتهم ،فضلا عن اللجوء إلى المحسوبية في انجاز بعض المعاملات .

- الفساد المنظم:

ان مفهوم الفساد المنظم هو الانحرافات التي تقع داخل مؤسسات الدولة ،اذ تكون في بعض الأحيان موزعة فيها بشكل منسق من أعلى الهرم الاداري الى أدنى مستوى في السلم الاداري ، اذ يتوزع في فواصل المؤسسة على شكل شبكة مرتبطة بعضها ببعضها [١٢] .

- الفساد الشامل:

ان مفهوم الفساد الشامل يكمن في الانحرافات الواسعة المتحققة بسرقة الاموال او بالانحرافات على المستوى الاداري كتلقي الرشاوى ،فضلا عن اعتماد المحسوبية على نطاق منح المناصب الادارية في ظل تغلب المصالح الخاصة على المصالح العامة للدولة [٩]

- استغلال وسائل الإعلام المتاحة والمتنوعة:-

تعد وسائل الإعلام المتاحة من اهم الوسائل المؤدية الى تشجيع الضوضاء بما يتعلق بالفساد الثقافي والأخلاقي ،وتجدر الاشارة الى ان الفساد الثقافي له اثار بالغة في تكوين الانحراف الأخلاقي والاجتماعي [١٥] .

- غياب الرقابة الادارية الصارمة:.

ان غياب الرقابة الادارية الصارمة ، فضلا عن غياب مبدأ العقاب يؤدي الى حدوث الفساد التراكمي ، اذ ان التجاوزات القانونية والمالية(الرشوة ، الاختلاس ،والسرقة ، و المحسوبية) التي يقوم بها الموظف في دوائر

الدولة، يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة المعنية بالفساد. [٢٥]

وعليه فان ظاهرة الفساد بشكل عام هي ظاهرة تتداخل فيها عوامل عده تشتمل على مؤسسات الدولة كافة في ظل وجود العنصر البشري الذي يقود عملية التخطيط المؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد بهدف الوصول الى أهدافه المالية المنشودة.

المبحث الثاني :

واقع واسباب واثار الفساد في العراق

اولا: واقع الفساد في العراق

■ وقائع الفساد الواردة في تقارير المفتش العام الامريكي عام ٢٠٠٤ بعد انتهاء مدة سلطة الائتلاف المؤقتة :-

تفشت ظاهرة الفساد بكافة انواعه على مختلف الأصعدة في ظل حكم سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق عام ٢٠٠٣، فضلا عن عدم وجود حكومة مركزية لها الدور الفاعل في كيفية السيطرة على زمام الامور المالية، مما ادى ذلك الى مبادرة الحكومة الامريكية الى تأسيس مقر المفتش العام الامريكي في شباط عام ٢٠٠٤، اي بعد انتهاء مدة سلطة الائتلاف المؤقتة. اذ رافقت ظاهرة الفساد هذه آلية صرف الاموال المخصصة للأنفاق على الخدمات العامة في ظل إعادة اعمار البنية التحتية في العراق، الامر الذي ادى الى تشتيت صرف الاموال في اماكن ليس لها صله بإعادة الاعمار ،بل ذهبت هباءا منثورا، فضلاً عن ارتفاع تكاليف العقود من خلال تعدد المقاولات من الباطن (بيع العقود من شخص لآخر) نتيجة لعدم توفر الامن الكافي لذلك [٨] .

ومن الحقائق التي كرست ضمن محتويات تقرير المفتش العام الامريكي عام ٢٠٠٤ الآتي [٤] :-

- قيام المسؤولين العراقيين بدفع الاموال الى أحد المتعاقدين معهم بالعمل مرتين على نفس وتيرة العمل المعني لذلك.
- قيام المسؤولين العراقيين بإعطاء فرصة للمسؤولين الامريكان بتداول العملة الصعبة نقداً بغض النظر عن تركهم العمل نتيجة لعدم كفاءتهم او لرغبتهم الخاصة.
- ٨٩ مليون دولار صرفت من اصل ١٢٠ مليون دولار كانت مخصصة لمشاريع عارية من العقود أو الوثائق، ونحو ٧,٢ مليون دولار غير معروفة ،أي لم تسجل في مكان معين للصرف.

وكان من النتائج التي توصل اليها مقر المفتش العام الامريكي هي انعدام الاشراف الاداري ومزاولة المسؤولين الامريكان الذين يقودون عملية اعادة البنى التحتية في العراق الغش والاختلاسات المالية. فمن بين ذلك اختلاس مبلغ قدره ٨,٨ مليار دولار لم يتم الوقوف على

كيفية ابواب صرفه. كما تم تثبيت ٥٧ حاله منها ١٥ حالة سرقة و١٩ حالة رشوة و٦ حالات غش في التجهيز [١١] .وعلية فان ذلك ادى الى عرقلة عملية اعادة اعمار البنى التحتية في العراق

■ تفشي الفساد في معظم دوائر الدولة العراقية

لم ينحصر الفساد على المسؤولين الامريكان والشركات الاجنبية العاملة في العراق فقط ، بل أمتد الى موظفي الدولة العراقية ككل. اذ سجل المفتش العام الامريكي حالات فساداً متعددة في الوزارات العراقية بدون استثناء وخاصة في القطاع النفطي الرائد للعملية التنموية [٩] .

كما ان الفساد بشكل عام لم يقتصر على سرقة المال أو تبذيره فقط، بل شمل اصحاب السلطة اللذين استخدموا المراوغة وعدم المصداقية في تعاملاتهم مع المجتمع العراقي الذي يعد هو الاخر نوع من انواع الفساد الذي يمر به العراق. اذ اصدر مجلس النواب كافة التشريعات القانونية التي تخدم المصلحة الشخصية لأعضاء البرلمان ، في ظل التباطيء والتناقض بين اراء البرلمانيين بعدم تنفيذ التشريعات القانونية التي ينتفع منها المجتمع العراقي. ونتيجة لهذا الفساد المستشري في كافة قطاعات الدولة العراقية جعلها تتذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لتكون من اكثر دول العالم فسادا ، اذ ان العراق لم يدخل جدول مدركات الفساد في العالم الا بعد عام ٢٠٠٣ ، وذلك نتيجة الى عدم الوصول الى المعلومات الكافية في ظل النظام البائد،. مما ادى الى استبعاده من مؤشر مدركات الفساد العالمية في تقاريرها السنوية [١٠] وكما يوضحه الجدول ١ وكالاتي:

جدول ١ مؤشر الفساد العالمي وموقع العراق منه للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	عدد الدول المشتركة	معدل النمو السنوي	تسلسل العراق	معدل النمو السنوي	النسبة المئوية لتسلسل العراق الى اجمالي الدول المشاركة	معدل النمو السنوي	درجة مؤشر الفساد الحائز عليه العراق CPI	معدل النمو السنوي Gr
٢٠٠٣	١٣٠	–	١١٣	–	٨٦,٩	–	٢,٢	–
٢٠٠٤	١٤٦	١٢,٣٠	١٢٩	١٤,١٥	٨٨,٣	١,٦١	٢,١	-٤,٥٤
٢٠٠٥	١٩٤	٣٢,٨٧	١٧٠	٣١,٧٨	٨٨,٠	-٠,٣٣	٢,٢	٤,٧٦
٢٠٠٦	١٦٣	-١٥,٩٧	١٦٠	-٥,٨٨	٩٨,١	١١,٤٧	١,٩	- ١٣,٦٣
٢٠٠٧	١٨٠	١٠,٤٢	١٧٨	١١,٢٥	٩٨,٨	٠,٧١	١,٥	-٢١,٠٥
٢٠٠٨	١٨٠	٠	١٧٨	٠	٩٨,٨	٠	١,٣	-١٣,٣٣
٢٠٠٩	١٨٠	٠	١٧٦	-١,١٢	٩٨,٠	-٠,٨٠	١,٥	١٥,٣٨
٢٠١٠	١٧٨	-١,١١	١٧٥	-٠,٥٦	٩٨,٣	٠,٣٠	١,٥	٠
٢٠١١	١٨٣	٢,٨٨	١٧٥	٠	٩٥,٧	-٢,٦٤	١,٨	٢٠,٠٠
٢٠١٢	١٧٦	-٣,٨٢	١٦٩	-٣,٤٢	٩٦,١	٠,٤١	١,٨	٠
٢٠١٣	١٧١	-٢,٨٤	١٦٦	-١,٧٧	٩٧,٠	٠,٩٣	١,٦	-١١,١١
٢٠١٤	١٦٨	-١,٧٥	١٦٦	٠	٩٨,٨	١,٨٥	١,٦	٠
٢٠١٥	١٦٩	٠,٥٩	١٦٥	-٠,٦٠	٩٧,٦	-١,٢١	١,٦	٠
٢٠١٦	١٦٨	-٠,٥٩	١٦٦	٠,٦٠	٩٨,٨	١,٢٢	١,٧	٦,٢٥

Source:- Transparency international(Ti) corruption perception index(copy www.icgg.org : -from the website

يتبين من الجدول ان معدلات النمو السنوية مضطربة بعض الشي ما بين موجبة وسالبة في البعض الاخر وهذا مرده الى التغيرات البنيوية التي تحصل في الدول نتيجة القوانين والقواعد المشرعة للحد من مسالة الفساد الاداري والمالي فنلاحظ ان معدل النمو السنوي لإعداد الدول يتباين من سنة الى اخرى الا في بعض السنوات يبقى ثابت العدد وهذا يرجع الى ما اشرنا اليه انفا ولكن بالنظر الى الوضع العراقي من مسالة الشفافية ودوام الفساد يتبين ان في اغلب السنوات المدروسة ماعدا عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ واخيرا ٢٠١٦ كانت سالبة بينما

في تلكم السنوات ازداد الفساد الاداري والمالي لعدم سيطرة الدولة على مجمل القوانين التي تحد منه بينما اشارت درجة الفساد في العراق حسب التصنيف الدولي تراوحت ما بين ٢,٢ كأقصى درجة و١,٣ كأدنى درجة ولازال العراق يحتاج الى وقت طويل لتحسين هذه الدرجة بإيجاد القوانين الرادعة ودرجة شفافية عالية حتى يمكن الحد منها ، كما انه تراجع الى درجة الفساد ١,٧ عام ٢٠١٦ بعد ان كان في الدرجة ٢,٢ عام ٢٠٠٣ لمؤشر الفساد المكون من عشر درجات حسب منظمة الشفافية الدولية ، اذ ان درجة فساد الدولة التي تقترب من ١٠ تعد دولة نزيهة جدا والعكس صحيح هبوطا بالنسبة لدرجة الدولة التي تقترب من الصفر تعد فاسدة جدا [٧] .

ومثل الباحث معدل النمو السنوي لدرجة الفساد في العراق لإعطاء فكرة حية عن الوضع العراقي طوال المدة المدروسة وكما يأتي :

شكل ١ يبين معدل النمو السنوي لدرجة الفساد الاداري والمالي في العراق

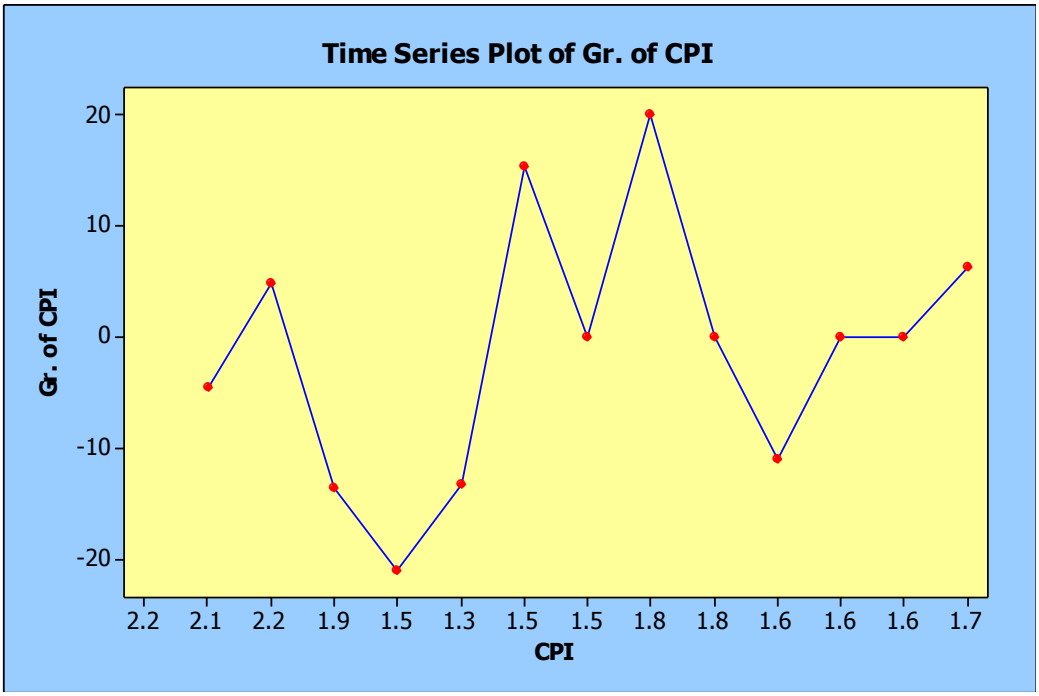

المصدر : باعتماد بيانات جدول ١ الخاص بالعمودين الاخيرين منه

ثانيا: اسباب الفساد في العراق

■ الأسباب في ظل مكافحة الفساد:

يمكن ادراج اهم الاسباب المؤدية الى ظاهرة الفساد وكالاتي:-

❖ ان تفشي ظاهرة الظلم والاستبداد لأي مجتمع ، يؤدي الى توجه المجتمع الى مزاولة ظاهرة الفساد بكافة أنواعه ، اذا لم يتم اصلاح الفرد لنفسه وكما تقول الآية القرآنية "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ" [١٦] .

❖ هناك قصور بالقوانين الخاصة بمكافحة الفساد، نتيجة الى عدم وجود الجدية الصادقة بتنفيذ هذه القوانين بالشكل المباشر من قبل الجهات المسؤولة في المؤسسات العراقية .

❖ ضعف الرقابة، اذ تعد الرقابة من أهم وسائل مكافحة الفساد من خلال تفعيلها لمعرفة اماكن الخلل وتصحيحها.

❖ مخالفة بعض موظفي دوائر الدولة العراقية وخاصة المتنفذين منهم للأنظمة والقوانين المتبعة، مما ادى ذلك الى تفشي ظاهرة الفساد في معظم هذه الدوائر المعنية بالفساد)[٢] .

■ الأسباب في ظل نظر المفسدين في الدولة:

يمكن ادراج اهم الاسباب بالشكل الاتي [١٤] :

○ إن الانخفاض في أجور العمل ورواتب الموظفين يؤدي الى ظهور مستوى معاشي متدني لديهم، يكون سببا رئيسيا لا تجاه الموظف او العامل في مؤسسات الدولة الى مزاولة ظاهرة الفساد ، وذلك لغرض الحصول على الاموال الكفيلة برفد المستوى المعيشي لهم .

○ الرغبة في الوصول الى حياة الترف والاتكالية من خلال الاعتماد على مبدأ تعاطي الرشوة في ظل عدم التزام الموظف بتطبيق القوانين والانظمة السائدة.

○ سرقة المال العام من قبل المسؤولين في الدولة العراقية ،لأغراضهم الشخصية والذي يؤدي بدوره الى إيجاد أرضية خصبة لانتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات العراقية.

○ عدم وجود رادع ديني امام الموظفين اللذين يتبعون اسس ومبادئ ظاهرة الفساد بشتى انواعه، وكما جاء في الآية القرآنية الكريمة "إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا [١٧] .

■ الفساد الاداري وتداعياته

إن استخدام افضل الوسائل والخبرات في ظاهرة الفساد الاداري، في ظل تزايد أعداد المفسدين الإداريين، جعل التصدي لهذه الظاهرة امر في غاية الصعوبة وكان العائق الأول في إعمار العراق، بل كان الظهير القوي للإرهاب. لذا يوجد ارتباط وثيق بين الفساد الإداري والإرهاب. إذ يعد الفساد الإداري العائق الثاني الذي ينهك مفاصل الدولة بعد الإرهاب، فالكشف عن وجوده ليس كافياً بل لابد من اتخاذ خطوات رادعه للحد

منه، كونه يؤدي الى تدمير الاقتصاد الوطني، وتوقف التطور الاقتصادي.

■ ضعف الكفاءة

يعد ضعف الكفاءة الإدارية والمالية للموظف وعدم خبرته فضلاً عن عدم نزاهته الدور الفاعل في تفشي ظاهرة الفساد بكافة انواعه في مؤسسات الدولة التي يتولى ذلك الموظف إدارتها [٨] .

■ ضعف الر قابه

هناك الكثير من المؤسسات التي تم تشكيلها كجهات رقابية على عمل المؤسسات الحكومية. من اجل السيطرة والحد من الانحرافات الادارية والمالية، الا ان نتاج تلك المؤسسات ليس بالمستوى المطلوب للحد من ظاهرة الفساد بالشكل المعقول.

▪ ضعف الوازع الديني:-

ان ضعف الوازع الديني لدى بعض الأشخاص هو من اهم العوامل المؤثرة في عملية المد السريع للسلوكيات والأخلاقيات الجديدة على المجتمع، فضلاً عن الغزو التكنولوجي الحديث والمتمثل بالتطور المتسارع في الأجهزة التقنية الحديثة لوسائل الاتصال ما بعد عام ٢٠٠٣،اذ انها تحتاج لاقتنائها مبالغ مالية هائلة ، فضلا عن تمتع أصحاب الثروات بتضخم ثرواتهم .ان هذه الأسباب وغيرها كانت الدافع الرئيس في تحريك وسيلة الطمع وبالتالي تدفع أصحابها للأقدام على انتهاج مختلف السبل المشروعة وغير المشروعة من اجل تحقيق منافع شخصية وإشباع ملذات فردية [٤] .

■ الاضطرابات والصراعات

ان تدهور الوضع الامني في ظل الحروب المتعاقبة على انظمة الدولة الحاكمة ، يؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع. وخير مثال على ذلك هو العراق اذ ان الحروب المتعاقبة التي شنها النظام البائد لسنوات متتالية، وما تبعها من حصار شامل ادت الى تدهور الوضع الامني والمعاشي للمجتمع العراقي [٤] .

■ غياب الشفافية

. يعد افتقار الدولة الى عدم تطبيق نظام المحاسبة والشفافية من اهم الاسباب المؤدية الى انتشار ظاهرة الفساد في العراق. لذا فانه عندما تغيب الشفافية والمحاسبة تحل ظاهرة الفساد والعكس صحيح. وخير دليل على ذلك هي الحقائق التي تم ذكرها في مقر المفتش الامريكي العام التي اعطت صورة واضحه عن ظاهرة الفساد فيما يتعلق بسلوك اصحاب النفوذ الامريكان القائمين على اعادة البنى التحية لأعمار العراق ،في ظل وجود الفساد المستشري لدى مسؤولي الدوائر والوزارات العراقية [٥] .

■ اسباب عدم الاستقرار السياسي

ان التغيرات الهيكلية في اجهزه النظام وخاصه انظمة الدول النامية منها ، يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي ،وخير دليل على ذلك هي الحكومات الجديدة التي توالت على العراق، اذ انها لجئت الى البحث عن كفاءات سياسيه مواليه لها وليس كفاءات ادارية حسب الاستحقاق ، وبالتالي فان ذلك يؤدي الى زيادة الفساد المتفشي في داخل اجهزة الدولة [٣٢] .

ثالثا:- اثار الفساد على الاقتصاد العراقي

هناك اثار عدة للفساد المتفشي في مؤسسات الدولة العراقية يمكن ايجازها بالاتي:-

■ يساهم الفساد في تدني كفاءة الاقتصاد العراقي بشكل عام ،اذ انه يؤدي الى تخفيض الموارد المعدة للاستثمار و يرفع الكلف .

■ بطبيعة الحال ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتمثلة بالشركات متعددة الجنسيات تحمل في طياتها التكنولوجيا المتطورة التي دائما يسعى اليها البلد المضيف للاستثمار، اذ ان بلد كالعراق يشهد عدم الاستقرار الامني وتفشي ظاهرة الفساد بكافة انواعه يكون سببا رئيسيا طاردا لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اليه.

■ تؤدي ظاهرة الفساد الى بروز مبدأ عدم العدالة في كيفية توزيع الثروة و الدخل ، من قيل من هم قائمين على استغلال المناصب في دوائر القطاع العام العراقي.

■ يساهم الفساد بشكل فعال في عرقلة التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري ، وبالتالي انهيار المجتمع [١٢] .

■ يؤثر الفساد على الاقتصاد القومي العراقي من خلال رفع درجة عدم اليقين في الاقتصاد ،اذ انه يؤثر بشكل مباشر على النواحي الاقتصادية والسياسية للدولة، فضلا عن الاثار الكبيرة التي يتركها الفساد على معدلات النمو الاقتصادي.

■ من أهم الآثار الاقتصادية المترتبة التي يولدها الفساد هي الزيادة المباشرة في التكاليف ،اذ ان الرشاوي المسلمة الى الموظف المختص في الدوائر الحكومية العراقية من قبل رجال الاعمال مقابل انجاز عمل معين ، يتم تعويضها عن طريق رفع اسعار المواد التي هي بحوزة رجل الاعمال ، اما اذا كانت الحكومة هي التي تقوم بشراء المواد المستوردة، فهنا يقع العبء على ميزانية الدولة. اذ ان استيراد هذه المواد يؤدي إلى استنزاف العملة الأجنبية في داخل البلد ، ويخفض من مستوى القيمة الفعلية للعملة المحلية ، وبالتالي يتحمل الاقتصاد الوطني العراقي الاعباء المترتبة من ذلك [٢٣] .

■ ان تفشي ظاهرة الفساد يؤدي الى انخفاض الكفاءة الاقتصادية لأجهزة الدولة العراقية، ومن ثم يؤثر بشكل مباشر على انجاز البنى التحتية للمجتمع العراقي في الاجل

الطويل، وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الفساد بكافة اصنافه والكفاءة الاقتصادية للأجهزة ذات العلاقة [٢٦]

المبحث الثالث :-

اساليب سرقة عوائد النفط وعدم استثمار موارد الكميات المحترقة من الغاز الطبيعي

اولا:- اساليب سرقة عوائد النفط العراقي

هناك عدة طرق لسرقة النفط وكالاتي:-

- أساليب سرقة وتهريب النفط ومشتقاته، ومن يقف وراءها، وكيف تحوّل إلى غنائم يتم تقاسمها في العراق وبطرق غير قانونية، من خلال التحايل على القانون واستغلال ضعف الرقابة وحالة الفوضى التي خلفها الاحتلال الأميركي [٦] ،اذ فتح أثناء وجوده الباب واسعا لرعاية كافة أشكال النهب لمقدرات الدولة وفي مقدمتها سرقة ايرادات الثروة النفطية. [١٨]

- وجود عمليات سرقة في عدادات النفط العراقي في البصرة الغنية بالثروة النفطية تتراوح ما بين ١٠٠- ٣٠٠ الف برميل يوميا، اذ تقدر قيمتها اكثر من ٦٠٠ مليون دولار شهريا وتصل الى٧ مليار دولار سنويا، فضلا عن ان هناك خسائر مالية في واردات النفط العراقي بلغت نحو اكثر من ١٤ مليار دولار خلال المدة الممتدة من ٢٠١١-٢٠١٤،وذلك يعود الى الاهمال في ادارة انتاج النفط)[٢٠] اذ ان هذه المبالغ ممكن ان تغطي العجز الذي قد يحدث في الميزانية العراقية نتيجة لانخفاض اسعار النفط باعتبار ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على واردات الثروة النفطية بالدرجة الاساس.

- منذ عام ٢٠٠٣ قدرت خسائر العراق من النفط المهرب والمصدّر بطرق غير شرعية إلى الخارج من قبل مافيات وشخصيات حكومية متنفذة سياسيا وأمنيا، بل وبتواطؤ من بعض الدول المجاورة التي يفوق نفوذها نفوذ الدولة العراقية، والتي تسمح أيضا بمرور النفط المهرب من خلال أراضيها وعبر الموانئ التابعة لها بنحو ١٢٠ مليار دولار [٢٧] ، الأمر الذي شكل الاستنزاف الكبير للاقتصاد العراقي.

- اشار تقرير المفتش العام لوزارة النفط العراقي، الى وجود سرقات بلغت نحو ٩ شاحنات في اليوم الواحد كانت تنقل منتجات النفط من محافظة البصرة إلى داخل الأسواق العراقية في عام ٢٠٠٥ عندما كان سعر البنزين في السوق السوداء اعلى منه في السوق الرسمي [٢٧]

-العراق يستخدم نظام الذرعة(*) الذي يقيس حجم الناقلة ،اذ ان هذا النظام يفتقد الى الدقة وبالتالي يؤدي الى عملية تهريب النفط الوطني .

– أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا أن شركة رولز رويس دفعت أكثر من ٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٧ لتسوية قضايا رشوة دفعت الى مسؤولين في بعض الدول المنتجة للنفط كان من بينها العراق. اذ ادلت وزارة العدل الأمريكية ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيا ، إن شركة رولز رويس وافقت على سداد أكثر من ٨٠٠ مليون دولار للسلطات المركزية في تلك الدول من اجل تسوية اتهامات تتعلق برشوة المسؤولين في هذه الدول على مدار أكثر من عشر سنوات سبقت.

–كما اكدت وزارة العدل الامريكية إن شركة رولز رويس(*) أقرت بدفع الرشوة للمسؤولين في شركات النفط الحكومية في كل من كازاخستان وأذربيجان والبرازيل وانغولا والعراق تجاوزت نحو ٣٥ مليون دولار من اجل الفوز بالعقود النفطية .

– أكدت دراسات أجرتها لجان مستقلة وأخرى برلمانية، أن نسبة الفقر في العراق بلغ نحو ٣٨% في عموم محافظات العراق، اذ انهم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد ،وهي نسبة قد شهدها العراق منذ سنوات عدة، اذ يعزو مراقبون ومختصون ذلك إلى وجود انواع الفساد المستشري في العراق في ظل انخفاض أسعار النفط والحرب على الإرهاب ، اذ انه وكما هو معروف بان العراق يعتمد على ايرادات النفط في تمويل الموازنة السنوية

– طالب المجلس العالمي للاستشارات والمراقبة المشرف على الموارد الطبيعية في العراق، في بيان له في عام ٢٠٠٦، إلى ضرورة وجود نظام قياس صحيح ذو جدوى نظرا لعدم امتلاك العراق لمقياس صحيح يتدفق من خلاله النفط الوارد عبر خطوط انابيب النفط منذ عام ٢٠٠٣ ، الا انه استمر الحال على ما هو عليه دون تغيير بالوضع الذي يسمح بسرقة النفط العراقي ،بالرغم من مطالبة الأمم المتحدة، بتركيب مقاييس دقيقة لصادرات النفط [١٣] .

– لاتزال عقود التراخيص النفطية التي عرضتها وزارة النفط تثير جدلا ورفضا من قبل المختصين ، اذ كانوا في وقت سابق قد طالبوا الحكومة العراقية بتأجيل عقود التراخيص و ذلك لان هذه العقود ستؤدي الى امتلاك الشركات الاجنبية التي تحصل على العقود بنسبة تبلغ نحو ٧٥ % ولا يمتلك العراق الا نسبة ٢٥ % من هذه العقود . ان هذه التراخيص تعد استغلال واضح للثروة النفطية وشكل من اشكال الهدر لهذه الثروة الوطنية ، فضلا عن انها تلغي دور الشركات النفطية العراقية ومن ثم لا يستطيع العراق

السيطرة على ادارة العمل والاستثمار والعودة لنظام الاحتكار [٣٠]

ثانيا:- احتراق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط

يحتل العراق المرتبة الثانية عشرة باحتياطي الغاز الطبيعي في العالم اذ يبلغ الاحتياطي المثبت نحو ١٢٧ ترليون قدم مكعب ،فضلا عن ٢٧٥ ترليون قدم مكعب من الاحتياطي المحتمل[١٩] وبالرغم من هذا الاحتياطي الا انه لم يحقق اي نجاح على ارض الواقع في استثمار الغاز المصاحب للنفط ،اذ انه شهد تصاعد حرق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط بشكل كبير وهدر كميات كبيرة منه خلال مدة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٦) وكما يبينه الجدول ٢ وكالاتي:-

جدول ٢ كمية الغاز الطبيعي المحترقة للمدة(١٩٨٠- ٢٠١٦) والايرادات المتوقعة

السنة	كمية الغاز الطبيعي المحترقة (مليون متر مكعب)	معدل النمو السنوي	برميل النفط المكافئ (مليون برميل)	معدل النمو السنوي	اسعار النفط (دولار)	معدل النمو السنوي	الايرادات المتوقعة في حالة استثمار الكميات المحترقة من الغاز الطبيعي (مليون دولار)	معدل النمو السنوي
1980	9611	-	63.40	-	28.64	-	1815.77	*
1981	3312	-٦٥,٥٣	21.97	-٦٥,٣٤	32.51	٢٣,٩٨	714.24	-٦٠,٦٦
1982	3522	٦,٣٤	23.34	٦,٢٣	32.28	-٠,٧٠	753.41	٥,٤٨
1983	3363	-٤,٥١	22.26	-٤,٦٢	29.04	-١٠,٠٣	646.43	-١٤,١٩
1984	4094	٢١,٧٣	27.19	٢٢,١٤	28.20	-٢,٨٩	766.75	١٨,٦١
1985	5410	٣٢,١٤	36.14	٣٢,٩١	27.01	-٤,٢١	976.14	٢٧,٣٠
1986	6382	١٧,٩٦	42.11	١٦,٥١	13.53	-٤٩,٩٠	569.74	-٤١,٦٣
1987	5093	-٢٠,١٩	43.21	٢,٦١	17.73	٣١,٠٤	766.11	٣٤,٤٦
1988	4616	-٩,٣٦	31.13	-٢٧٩٥	14.24	-١٩,٦٨	443.29	-٤٢,١٣
1989	4887	٥,٨٧	32.96	٥,٨٧	17.31	٢١,٥٥	570.53	٢٨,٧٠
1990	4159	-١٤,٨٩	28.46	-١٣,٦٥	22.26	٢٨,٥٩	633.51	١١,٠٣
1991	54	-٩٨,٧٠	0.46	-٩٨,٣٨	18.62	-١٦,٣٥	8.56	-٩٨,٦٤
1992	62	١٤,٨١	0.53	١٥,٢١	18.44	-٠,٩٦	9.77	١٤,١٣
1993	54	-١٢,٩٠	0.46	-١٣,٢٠	16.33	-١١,٤٤	7.51	-٢٣,١٣
1994	54	٠	0.46	٠	15.53	-٤,٨٩	7.14	-٤,٩٢
1995	56	٣,٧٠	0.57	٢٣,٩١	16.86	٨,٥٦	9.61	٣٤,٥٩
1996	53	-٥,٣٥	0.43	-٢٤,٥٦	20.29	٢٠,٣٤	8.72	-٩,٢٦
1997	510	٨٦٢,٢٦	3.67	٧٥٣,٤٨	18.68	-٧,٩٣	68.55	٦٨٦,١٢
1998	813	٥٩,٤١	5.78	٥٧,٤٩	12.28	-٣٤,٢٦	70.97	٣,٥٣
1999	980	٢٠,٥٤	6.89	١٩,٢٠	17.47	٤٢,٢٦	120.37	٦٩,٦٠
2000	979	-٠,١٠	6.87	-٠,٢٩٠	27.60	٥٧,٩٨	189.61	٥٧,٥٢

2001	980	٠,١٠٢	6.89	٠,٢٩١	23.12	−١٦,٢٣	159.29	−١٥,٩٩
2002	981	٠,١٠	6.90	٠,١٤	23.32	٠,٨٦	160.90	١,٠١
2003	7143	٦٢٨,١٣	47.14	٥٨٣,١٨	26.60	١٤,٠٦	1253.92	٦٧٩,٣١
2004	8020	١٢,٢٧	52.87	١٢,١٥	34.60	٣٠,٠٧	1829.30	٤٥,٨٨
2005	7910	−١,٣٧	52.21	−١,٢٤	48.33	٣٩,٦٨	2523.30	٣٧,٩٣
2006	6619	−١٦,٣٢	43.86	−١٥,٩٩	57.97	١٩,٩٤	2542.56	٠,٧٦
2007	6625	٠,٠٩	43.74	−٠,٢٧	66.40	١٤,٥٤	2904.33	١٤,٢٢
2008	6015	−٩,٢٠	39.93	−٨,٧١	92.08	٣٨,٦٧	3676.75	٢٦,٥٩
2009	6989	١٦,١٩	46.19	١٥,٦٧	60.50	−٣٤,٢٩	2794.49	−٢٣,٩٩
2010	7594	٣٧,٢٧	50.17	٨,٦١	76.79	٢٦,٩٢	3852.55	٣٧,٨٦
2011	9643	٢٦,٩٨	64.14	٢٧,٨٤	106.17	٣٨,٢٦	6809.74	٧٦,٧٥
2012	11786	٢٢,٢٢	76.23	١٨,٨٤	107.96	١,٦٨	8229.79	٢٠,٨٥
2013	11983	١,٦٧	79.12	٣,٧٩	١٠٥,٤٧	−٢,٣٠	8344.78	١,٣٩
2014	12352	٣,٠٧	82.14	٣,٨١	٩٧,٠٧	−٧,٩٦	7973.32	−٤,٤٥
2015	11632	−٥,٨٢	77.54	−٥,٦٠	٥١,٢٠	−٤٧,٢٥	3970.04	−٠,٥٠
2016	11876	٢,٠٩	78.32	١,٠٠٥	٢٩,٤٦	−٤٢,٤٦	2307.31	−٤١,٨٨
المجموع	273865						68489.1	

Source:-1.Contents – Op e c ,from the website:-

www.opec.org/...ia/downloads/publications/ASB2000.pdf

2.OPEC Annual Statistical Bulletin 2016, from the website:-

www.opec.org/...ia/downloads/publications/ASB2016.pdf

يتضح من الجدول ٢ بان هناك كمية كبيره من الغاز الطبيعي المحترق والبالغة ٢٧٣٨٦٥ مليون متر مكعب خلال مدة الدراسة ١٩٨٠-٢٠١٦ ،اذ ان هذه الكمية المحترقة تبدو متذبذبة من سنه الى اخرى بالارتفاع والانخفاض وذلك يعود الى عدم الاستقرار السياسي والامني خلال مدة الدراسة هذه ،اذ يتعلق ذلك بما مر به العراق من حروب وحصار ،فضلا عن وجود الارهاب الذي ادى الى تعطيل انابيب النفط العراقي خلال السنوات الماضية من القرن الحالي ، وبما ان الغاز المصاحب للنفط يعتمد بشكل كامل على وجود النفط لذا فانه عندما ينخفض انتاج النفط ينخفض معه حرق الغاز المصاحب والعكس صحيح ،وعليه فان عدم استغلال هذه الثروة المحترقة خلال مدة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٦) مثلت هذه الحقيقة بيانيا كما في الشكل الاتي :

شكل ٢ يبين منحنيات انتاج الغاز الطبيعي ومعدل النمو السنوي له

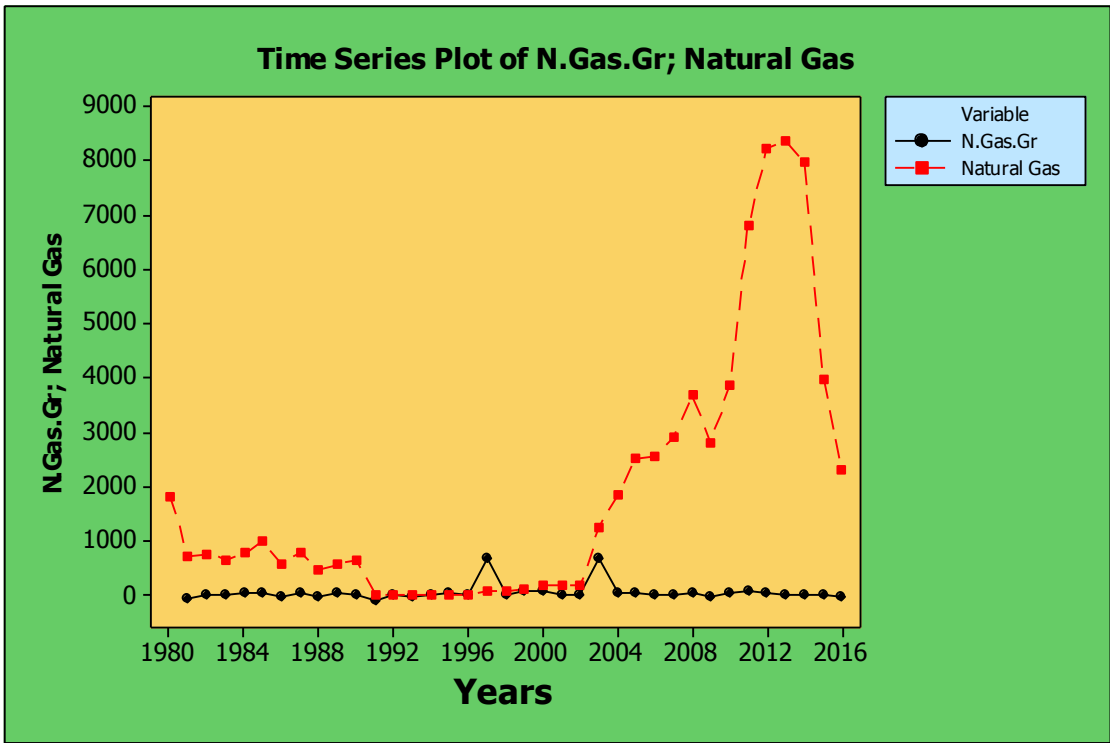

المصدر: من بيانات جدول ٢ وباستخدام البرنامج الاحصائي

وان المبالغ المفقودة من هذا بلغت نحو ٦٨٤٨٩,١ مليون دولار للمدة المدروسة و تعد خسارة كبيرة للاقتصاد العراقي الريعي. اذ ان هذا الهدر بثروة الغاز الطبيعي المصاحب للنفط والذي ينتهي بانتهاء النفط يعود الى اسباب عدة كان من اهمها الاتي[١]:-

- اهمال كبير لحكومات العراق المتعاقبة على الحكم في كيفية استغلال استثمار الغاز الطبيعي المصاحب للنفط ،فضلا عن ان هذه الحكومات المتعاقبة لم تكن قد فرضت شروطا قبل تأميم النفط على الشركات العالمية المتعددة الجنسيات المهيمنة على كافة خصائص النفط العراقي آنذاك في كيفية الزامها بعدم احراق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط العراقي.
- انشغال الحكومة البائدة بالحروب مع دول الجوار ،فضلا عن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٢ .

-عدم استقرار الوضع الامني بعد سقوط النظام البائد عام ٢٠٠٣

-الزيادة الحاصلة في كميات الغاز المصاحب للنفط العراقي كان نتيجة الى توقيع جولتي التراخيص الاولى والثانية مع شركة النفط العالمية ، الا ان هذه التراخيص لم تتطرق الى كيفية الشروط اللازمة لاستثمار الغاز المصاحب للنفط.

-تأخر مباشرة الشركة المشتركة بين العراق وشركة شل الملكية الهولندية بأعمالها المتضمنة استثمار الغاز المصاحب في حقول الزبير والرميلة وغرب القرنة المرحلة الاولى ، اذ بدأت المفاوضات بين شركة شل ووزارة النفط العراقية في عام ٢٠٠٨ وذلك لغرض الاستفادة من غاز الجنوب.

عدم توفر بيئة استثمارية جاذبة في ظل عدم

-الاستقرار الامني الذي شهده العراق

-غياب دور منظمات المجتمع المدني في توعية المجتمع العراقي من الاضرار السلبية الناتجة من حرق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط.

- السياسات الخاطئة لحكومات العراق المتعاقبة بالتركيز على تصدير النفط الخام واهمال موضوع استثمار الغاز كمردود مالي لا يستهان به[١] .

الاستنتاجات والتوصيات

توصل الباحث الى الاستنتاجات الاتية :-

١-يعرف الفساد بأنه كل انحراف يقع فيه موظف أو مكلف بخدمه عامه أو خاصة في واجباته أو مهامه المعهودة إليه او بالأموال المعهودة أليه قاصداً من هذا الانحراف تحقيق منافع مادية أو معنوية لشخصه أو لشخص غيره .

2- واقع الفساد لسلطات الاحتلال الامريكي في العراق.

٣- لم ينحصر الفساد على المسؤولين الامريكان والشركات الاجنبية العاملة في العراق فقط ، بل أمتد الى موظفي الدولة العراقية ككل.

٤-ان الفساد المتفشي في كافة قطاعات الدولة العراقية جعلها تتذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لتكون من اكثر دول العالم فسادا.

٥- سرقة عوائد النفط العراقي، فضلا عن عدم استثمار عوائد الكميات المحترقة من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط.

التوصيات :

يمكن ادراج التوصيات التالية:

١- تحقيق العدالة في توزيع المناصب الإدارية على أساس الكفاءة والمؤهلات العلمية.

٢. فتح قنوات الاتصال بين المواطنين والمسئولين على كافة الأصعدة والمستويات وبصورة سهلة وسلسة.

٣-على ان ننطلق من بديهية مفادها ان عمل الصحافة مكفول بقوانين يتيح لها العمل بحرية تامة، وهيئة النزاهة تقوم بوظيفتها الأساسية في المراقبة والاستجواب ،فضلا عن استقلال كامل للسلطة القضائية.

٤- محاربة الفساد في كافة قطاعات ومؤسسات الدولة العراقية من اجل الوصول الى ترتيب متقدم للعراق في تقارير الشفافية الدولية.

٥-. عدم الاعتماد على المحسوبية والعلاقات الاسرية ،بل يمكن الاعتماد على الكفاءة والابداع العلمي في مختلف المجالات المتاحة.

٦- تحديث البوابة الالكترونية لبرنامج الحكومة الالكترونية الذي يتم من خلاله انجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة.

٧- ضرورة ايجاد نظام قياس واضح ودقيق وذو مواصفات دولية عالية يتم من خلاله احتساب الكميات المتدفقة من النفط العراقي.

ثبت المراجع

١-.د. احمد جاسم محمد ،صلاح مهدي عبد الله، الخسائر الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠١٢،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد٤٠، العدد١٤٩، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)،الكويت،٢٠١٤،ص٢٩-٣٠

٢-د. احمد هاشم الصقال ، ظاهرة الفساد الاداري هل اصبحت جزء من ثقافة المجتمع ، مكتب المفتش العام ، وزارة التجارة ، العراق،٢٠١٠.

-٣ احسان علي عبد الحسين ، النهج الاسلامي في مكافحة الرشوة، هيئة النزاهة ، العراق ،٢٠١٠. من الموقع الالكتروني، http://www.nazaha.iq

٤-اياد كاظم سعدون ، الصور الجرمية للفساد الاداري والمالي في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، مجلة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٣،العدد٣ ،جامعة بابل ، ٢٠١٥.

٥-ايمن احمد محمد ،الفساد والمسائلة في العراق ،مؤسسة فريد ريش ،عمان ، الاردن ، ٢٠١٣.

٦-بول بريمر ومالكو لم ماك كونل، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي ،،الطبعة الاولى ، دار الكتاب العربي،،بيروت، ٢٠٠٦

٧- تقرير منظمة الشفافية العالمية ،عام ٢٠١٣.

٨- حاكم محسن محمد ،بشرى محمد سامي ، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣.

٩ -حسين طيرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس ، هيئة النزاهة ، العراق ، ٢٠١٣.

١٠- حسن كريم عاتي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس ،هيئة النزاهة ، العراق، ٢٠١٢.

11-.د. حنان عبد الخضر ،سبل مواجهة الفقر واثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنه الثامنة ، العدد ٢٨ ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،٢٠١٢.

12- . خالد عيادة عليمات ، الفساد اسبابه اشكاله وطرق مكافحته في الاردن، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد ٢ ، كلية

العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة د. ي. فارس ،الجزائر، ٢٠١٤.

(*) تعد مجموعة "رولز رويس" (Royce Group PLC) شركة انجليزية متعددة الجنسيات، عابرة القارات عملها يصب في اطار أنظمة الطاقة، وموقعها الاصلي في مدينة وستمنستر في انكلترا، وهي أكبر شركة منتجة في العالم احتلت المرتبة الثالثة في مجال محركات الطائرات، فضلا عن انها تعد من إحدى كبرى الشركات العاملة في قطاعات الطاقة والدفع للمعدات البحرية، كما انها احتلت المرتبة ١٦ في قائمة أكبر شركات العالم المنتجة للمعدات الدفاعية المتعلق بالعائدات، وذلك وفقا لإحصائيات عام ٢٠١١.

١٣- -سلام ابراهيم عطوف كبة ، النفط العراقي اليوم ... خطوة الى الامام وخطوتان الى الوراء، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد١٨٥٨، العراق ،٢٠٠٧

١٤- سمر عادل حسين ، الفساد الاداري ، اسبابه ، اثاره وطرق مكافحته ، مجلة النزاهة والشفافية البحوث والدراسات ،العدد السابع. العراق ، ٢٠١٤.

١٥- سوسن كريم الجبوري ، الفساد الاداري والمالي واهم اثاره الاقتصادية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٢١ ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،٢٠٠٩.

١٦- سورة الاعراف ، الآية ٩٦

17-سورة النساء ، الآية ١

18-شذى خليل ، بريمر: بين تضليل الحقائق وسرقة اموال العراق ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية، العراق، ١ ابريل ،٢٠١٥، المتاح على شبكة الانترنت الدولية، http://rawabetcenter.com/archives/43851

١٩-عصري موسى، العراق منتج ومصدر للغاز دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الغاز الطبيعي في العراق، شبكة الاقتصاديين ،٢٠١٦، من الموقع الالكتروني:- http://iraqieconomists.net

20-عدنان الجنابي ، الخسائر والهدر في قطاع الطاقة ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،٢٠١٥

٢١ - علاء مهدي ، من المسؤول عن ظاهرة الفضائيين ،مؤسسة الحوار المتمدن ، المحور: مواضيع وابحاث سياسية ، العدد ٤٦٥٨ ،العراق ، ٢٠١٤/١٢/١٠..

٢٢- علي عبد الحسين محسن الخزعلي، شرح قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١، هيئة النزاهة ، الدائرة القانونية ،العراق، ٢٠١١.

٢٣-علي سكر عبود ، تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٢، العدد ١، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ، ٢٠١٠.

٢٤- فارس بن علوش بن بادي السبيعي ، دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية، اطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،٢٠١٠.

٢٥- فاطمة عبد جواد، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، الندوة العلمية الضريبية الاولى ، الهيئة العامة للضرائب ، العراق ، ٢٠١٣.

٢٦ -. د. فراس مسلم ، الوقاية من الفساد الاداري ومكافحته من منظور الفكر الاسلامي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٣٦، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٢٧- د. كارول نخلة، مستقبل النفط للعراق، مركز سيري لاقتصاديات الطاقة ، الطبعة الثانية ،المملكة المتحدة، جامعة سيري ،لندن ،٢٠٠٨.

(*)نظام (الذرعة) هو طريقة بدائية في احتساب كميات النفط المصدرة، بواسطة الناقلات البحرية، اذ توضع أشرطة قياس في حوض الناقلة بعد تعبئتها بالنفط ومن ثم تقدر الكمية في ضوء إجراء عملية حسابية بسيطة.

٢٨- ماجد الصوري، الفساد الاداري والمالي الاسباب والمظاهر ، شبكه الاقتصاديين العراقيين ،٢٠١٤، من الموقع الالكتروني .http://iraqieconomists.net

29-محمد احيد ولد اسلم ، القضاء على عوائق الاندماج في الاقتصاد المصنف، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد ٥، السنة الخامسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر ،٢٠١٢.

30-محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ،مؤسسة الحوار المتمدن ،العدد ٣٠٤٨،العراق، ٢٠١٠،

٣١-. مدحت القرشي، الفساد الاداري والمالي في العراق (اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)،شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ٢٠١٢، من الموقع الالكتروني http://iraqieconomists.ne

٣٢- يوسف عبد عطية بحر ،الفساد الاداري المسببات والعلاج ، مجلة جامعة الازهر، المجلد١٣، العدد ٢، سلسلة العلوم الانسانية ، غزه ، ٢٠١١ .

Research summary

The phenomenon of corruption is a global phenomenon with deep roots that take a wide distance and involve different factors that are difficult to distinguish. Their degree of coverage differs from one society to another and from one institution to another. Corruption can be defined as violating laws and deviating from performing public duties in the public sector for financial gain Especially, and there are several reasons for the emergence of the phenomenon of corruption in Iraq was the most important reasons from the point of view of the spoilers and reasons from the point of view of those involved in fighting corruption, as well as the effects of corruption on the Iraqi economy, as Iraq did not enter the table of perceptions of corruption in the world only after a year 2003, due to lack of access to adequate information under the former regime. Which led to its exclusion from the Global Corruption Perceptions Index in its annual reports. In addition, corruption in all sectors of the Iraqi state, especially the leading oil sector, which was exposed to theft of revenues, as well as the non-investment of burned quantities of natural gas associated with oil during the period of study 1980-2015, Making it tarnished corruption index of Transparency International to be one of the most corrupt countries in the world